الملتقى الدولي الأول حول التراث المعماري والعمراني – الرهانات السياحية والتحديات
الاجتماعية الثقافية / يومي 06/06 ماي 2024 ، مخبر الطفل ، المدينة والبيئة – جامعة باتنة

تعزيز السياحة المستدامة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مدينة تيمقاد الأثرية من خلال تأهيل المنطقة المحيطة بها -ولاية باتنة. الجزائر.

سارة نجاحي [1]، سارة خليل [2]

[1] جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، sara.nedjahi@univ-biskra.dz.

[2] جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، sara.khelil@univ-biskra.dz.

ملخص:

تبرز تيمقاد بولاية باتنة كوجهة تاريخية تحمل في طياتها تراثاً معمارياً وعمرانياً غنياً. تحليل الآراء والبيانات من المجتمع والخبراء يكشف عن إمكاناتها في تحفيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة. لهذا نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للتراث المعماري والعمراني للمدينة الأثرية تيمقاد أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة.من خلال الاستبيانات والمقابلات و تحليلات SWOT، استنتاجاتنا تؤكد على أهمية تطوير البنية التحتية وإحياء الأماكن التاريخية بتوجيه الموارد نحوها. يتم التركيز على تعزيز السياحة وتطوير البنى التحتية السياحية بتوفير خدمات متكاملة ومرافق متنوعة للمنطقة المحيطة بها. الحفاظ على البيئة والتوجه نحو التنمية المستدامة يعدان أيضاً أولويات. باستخدام التكنولوجيا، يمكن إحياء التراث بطرق مبتكرة مثل الواقع الافتراضي والمسح الثلاثي الأبعاد. التراث المعماري يمثل موردًا هامًا يمكن استثماره بشكل فعّال لرفع السياحة وتعزيز النمو الاقتصادي، مع الحفاظ على الهوية الثقافية والبيئية للمنطقة.

كلمات مفتاحية:

تراث عمراني ؛ سياحة؛ تنمية اقتصادية ؛ تيمقاد ؛استدامة.

1- مقدمة

تعد مدينة تيمقاد في ولاية باتنة بالجزائر من بين الوجهات الأثرية الرائعة التي تتميز بتراثها المعماري والثقافي الغني. يمثل تأهيل المنطقة المحيطة بها لتعزيز السياحة المستدامة خطوة حاسمة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. حيث تعرف السياحة حسب المنظمة العالمية للسياحة مصطلح يطلق على رحلات الترفيه و كل ما يتعلق بها من أنشطة و إشباع لحاجات السائح.(**فراح&بودلة،2012**),و الهدف منها خاصة في الجاتب الاقتصادي

تحسين وضع ميزان المدفوعات ، تحقيق التنمية الاقليمية خصوصا ايجاد فرص عمل جديدة في المناطق الريفية،توفير خدمات البنية التحتية،زيادة مستويات الدخل،زيادة ايرادات الدولة من الضرائب و خلق فرص عمل جديدة.**(هرمز،2006).**

2-الإشكالية:

تعتبر السياحة ظاهرة حضرية حيث أصبحت في ظل التطور العالمي تسعى إلى تنمية الجوانب الاقتصادية ،الاجتماعية و الثقافية حيث تزيد التواصل الحضري و الثقافي بين الشعوب و المجتمعات .يصنف القطاع السياحي في الدول المتقدمة ضمن القطاعات الصناعية و منذ الثمانينات اعتبر من أكبر القطاعات في العالم و الجزائر نظرا لموقعها الاستراتيجي و مساحتها الشاسعة إلى جانب تاريخها العريق الذي تشهد له مناطق أثرية معتبرة غير أن السياسة في الجزائر ضلت بعيدة عن سياسة التنمية الوطنية مما أدى إلى الركود المستمر و عدم مواكبة التطورات الحديثة الحالية رغم هذه الموارد السياحية.

وكمثال على هذه المناطق التي تعاني من التهميش السياحي ارتأينا الى تسليط الضوء على المدينة الأثرية تيمقاد التي صنفت من قبل منظمة "اليونيسكو"في 1982 تراثا عالميا يجب حمايته و الحفاظ عليه و لهذا نطرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للتراث المعماري والعمراني للمدينة الأثرية تيمقاد أن تلعب دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة.

3-المنهجية :

لمعالجة هذه الإشكالية اعتمدنا على ثلاث مناهج: المفاهيمي لتوضيح و ضبط بعض المصطلحات والمنهج الوصفي النوعي حيث أجرينا استبيانًا مع السكان المحليين في تيمقاد لفهم وجهات نظرهم حول دور التراث المعماري والعمراني في المدينة و تشخيص وتحميل الوضع الراهن ومعرفة نقاط القوة والضعف في مجال الدراسة كما أجريت مقابلة مع مهندسة معمارية في مديرية الثقافة للحصول على رؤية تقنية حول كيف يمكن لهذا التراث أن يسهم في تعزيز الاقتصاد المحلي. تلك التحقيقات تعزز فهمنا للأثر الفعّال الذي يمكن أن يلعبه التراث في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة واستعملنا المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الصور الفتوغرافية، الملاحظة ، و المنهج التحليلي بالاعتماد على طريقة SWOT لمعرفة خصائص المنطقة و مناطق القوة التي يمكن

الاعتماد عليها لدعم السياحة التي ترفع أليا من الاقتصاد و مناطق الضعف لتحسينها و العمل عليها.

4-النتائج : نقدم نتائج الاستبيان :

الوثيقة01

الوثيقة02

الوثيقة03

الوثيقة04

الوثيقة.05

إذن يمكن لتيمقاد باعتبارها تراث معماري و عمراني أن تلعب دورا عاما في رفع الاقتصاد من خلال اعادة احيائها بتهيئة الاقليم المجاور و المحيط بها و ذلك :

- بالاعتماد على استغلال مؤهلاتها الطبيعية (واد نقاب فاطمة وغابة موري) والثقافية(الموقع الأثري والصناعات التقليدية).
- تطوير البنية التحتية، يُعطى الأولوية لعمليات إعادة الهيكلة لبعض الأحياء السكنية.
- الانتباه إلى تكامل المساحات الخضراء والحدائق العمومية في مشاريع التهيئة لضمان توفير بيئة صحية وجمالية والحفاظ على البيئة.
- التأكيد على ضرورة المحافظة على نظافة المنطقة الأثرية.
- العمل على تحسين وتوفير خدمات وسائل النقل لتيسير تنقل السياح وتحسين تجربتهم.
- الاهتمام بإنشاء تجهيزات سياحية متنوعة، مثل الفنادق والبنوك ذات وسائل متقدمة، ووكالات سياحية متخصصة في تسهيل تبادل الأموال، ومراكز تجارية ومطاعم تلبي احتياجات الزوار.
- تركيز خاص يُوجه نحو إعادة التوازن للوديان مع الحفاظ على نظافتها وتحسين جودة البيئة المحيطة بها.

- يُتبنى مبادئ التنمية المستدامة في جميع مشاريع التهيئةويشجع على تنشيط الصناعات التقليدية والحرفية.
- يتم استغلال الموارد الطبيعية والبشرية الوفيرة في تيمقاد، مع التركيز على استغلال الغابات والسدود لتحقيق التنمية الاقتصادية.
- استخدام التكنولوجيا يعزز من دور التراث في رفع السياحة و بالتالي الاقتصاد حيث يمكن استخدام تقنيات الواقع الافتراضي والواقع المعزز لإحياء التراث المعماري بشكل افتراضي، مما يسمح للزوار بالتفاعل مع المواقع التاريخية بطريقة تشعرهم بوجودهم في المكان.
- كما يمكن اضافة لافتات إرشادية وتعريفية عن مدينة تيمقاد والموقع الأثري لزيادة الوعي السياحي، ويتم وضع الأحكام التنظيمية المناسبة لحماية الطابع العمراني والمحافظة على تراث المدينة.
- تقنيات التحليل الضوئي والمسح الثلاثي الأبعاد أيضا استخدام تقنيات المسح الضوئي والتحليل الثلاثي الأبعاد((3Dلتوثيق المباني التاريخية بدقة، والحفاظ على سجل دقيق للهندسة المعمارية.

الوثيقة 6: تيمقاد

تبين من المقابلة أن التراث المعماري والعمراني في تيمقاد يمثل مصدرًا هامًا لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير السياحة، وتحسين البنية التحتية، وتنشيط الصناعات المحلية، مع الحرص على الحفاظ على الهوية المحلية والثقافة التقليدية

- ✓ التراث كمورد اقتصادي: يعتبر التراث المعماري والعمراني في تيمقاد موردًا اقتصاديًا هائلًا يمكن استغلاله بشكل فعّال. فالمعالم الأثرية والمباني التقليدية يمكن أن تصبح وجهات سياحية رئيسية تجذب السياح وتولد إيرادات سياحية مهمة للمدينة.
- ✓ تنشيط الاستثمار: يمكن استخدام التراث المعماري كجاذبية للمستثمرين، سواء كانوا من القطاع الخاص أو الحكومي، للاستثمار في مشاريع تطوير السياحة والبنية التحتية والخدمات السياحية.
- ✓ تحفيز الصناعات المحلية: من خلال تشجيع الصناعات المحلية المرتبطة بالتراث المعماري والعمراني، مثل الحرف اليدوية والتصنيع المحلي للمواد البنائية التقليدية، يمكن تعزيز الاقتصاد المحلي وتوفير فرص عمل جديدة.
- ✓ تطوير البنية التحتية: يمكن استثمار الإيرادات السياحية في تطوير البنية التحتية في تيمقاد، مثل الطرق والمرافق العامة والخدمات السياحية، مما يسهم في تحسين البيئة الاقتصادية ويخلق فرص عمل جديدة للسكان المحليين.
- ✓ الحفاظ على الهوية المحلية: يجب أن يكون التطوير الاقتصادي مرتبطًا بالحفاظ على الهوية المحلية والثقافة التقليدية، مما يعزز الجذب السياحي ويحافظ على الروح الأصيلة لمدينة تيمقاد.

أما نتائج SWOT تتمثل في الآتي:

القوى:(Strengths)	الضعف (Weaknesses)
1. موقع استراتيجي هام 2. التراث المعماري والعمراني الغني والفريد في تيمقاد يمثل موردًا قيمًا ومصدرًا للفخر للمجتمع المحلي.	1. قد تكون هناك تحديات في التمويل والموارد لتنفيذ مشاريع الترميم والتطوير.واد نقابة فاطمة 2. قد تواجه صعوبات في الإدارة والحفاظ على المعالم الأثرية نظرًا للتحديات البيئية والطبيعية.

2. جاذبية السياحة الثقافية لتيمقاد تعزز السياحة وتجذب الزوار من داخل البلاد وخارجها. 3. فرص التطوير المحلي لتعزيز المعالم السياحية وتطوير البنية التحتية توفر فرص عمل وتعزز النمو الاقتصادي	3. قد يكون هناك نقص في المهارات والخبرات المتاحة للمحافظة على التراث وتنفيذ المشاريع. 4. نقص النشاطات الاقتصادية و غياب المواصلات الحضرية الخاصة بالسياح
الفرص:(Opportunities)	**التهديدات:(Threats)**
1. فرص لتطوير السياحة الثقافية وتوسيع قاعدة الزبائن من خلال التسويق للتراث المعماري والعمراني في تيمقاد. 2. امكانية تطبيق مبادئ التهيئة المستدامة. 3. فرص للشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية للحصول على التمويل والدعم لمشاريع التطوير. 3. فرص لتطوير الصناعات اليدوية والحرفية المحلية وتعزيز الاقتصاد المحلي.	1. التهديدات المتعلقة بالتغيرات المناخية والكوارث الطبيعية التي قد تؤثر سلبًا على المعالم الأثرية. 2. التهديدات المحتملة من التنمية غير المستدامة والتجارية التي قد تؤثر على الطابع الأصيل والثقافي للمدينة. 3. قلة وعي المستثمرين بالسياحة المستدامة. 4. التهديدات المحتملة من الجوانب الأمنية والسياسية التي قد تؤثر على السياحة والاستثمار في المنطقة.

الجدول: تحليل SWOT

أهم التوصيات و المبادئ:

المبدأ الأول: خلق موقف سيارات و مساحات خضراء بالإضافة إلى تهيئة المدخل الرئيسي للمنطقة الأثرية و إنشاء مدخل رئيسي آخر في الجهة الشرقية للمدينة الأثرية.

المبدأ الثاني: إنشاء بحيرة اصطناعية و ربطها بالمدينة الأثرية الباب الرئيسي للجهة الشرقية عن طريق إنشاء جسور ايكولوجية خاصة بالراجلين.

المبدأ الثالث: إنشاء منتجع صحي و مركز للحرف و الصناعات التقليدية يساعد على استمرارية السياحة في المنطقة.

المبدأ الرابع : إعادة اعتبار شامل للمنطقة من حسن استغلال.

المبدأ الخامس: خلق و إضفاء طابع الحيوية على الطريق الوطني رقم 87.

المبدأ السادس : إعادة التوازن لواد نقاب فاطمة

المبدأ السابع : تطبيق مبادئ التنمية السياحية المستدامة في مناطق التدخل باستعمال مصادر الطاقة المتجددة و مواد بناء ذات نوعية عالية تحافظ على البيئة HQE بالاضافة الى الأثاث الحضري المستدام.

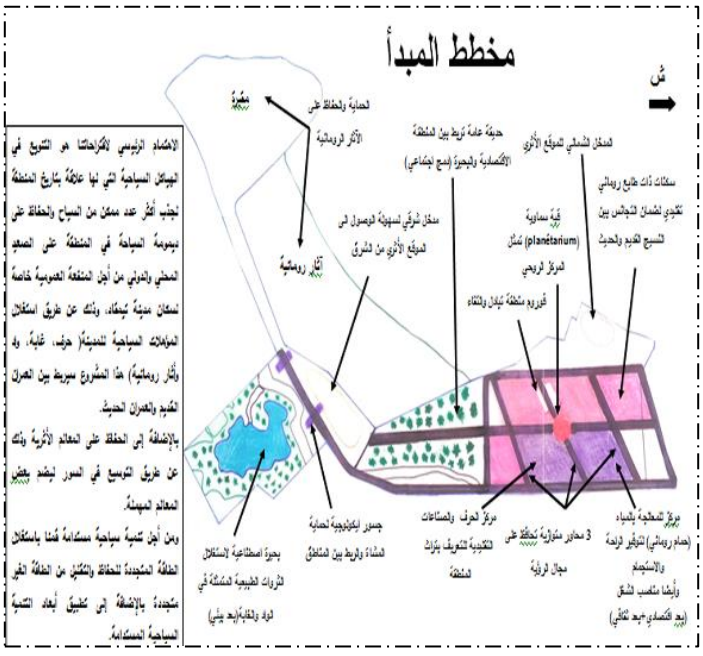

الوثيقة.07

5-الخاتمة:

بناءً على ما سبق حول دور التراث المعماري والعمراني في تعزيز الاقتصاد المحلي في مدينة تيمقاد، يظهر بوضوح أن التراث يمثل أحد العوامل الرئيسية في تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. يمكن استغلال هذا التراث بشكل فعّال لتحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية لسكان المدينة والمنطقة المحيطة بها.تظهر النتائج أن ترميم المعالم الأثرية، وتطوير البنية التحتية السياحية، وتنشيط الصناعات المحلية، وتحفيز الاستثمارات، جميعها أساليب فعّالة لاستثمار التراث المعماري والعمراني في تعزيز الاقتصاد المحلي. ومع ذلك، يجب الحرص على تحقيق التوازن بين التطوير الاقتصادي والحفاظ على الهوية المحلية والثقافة التقليدية للمدينة.كما لا ننسى أن الجزائر تعاني من قلة التشريعات بخصوص الثقافة السياحية حيث جميع النشاطات كلها اجتهادات خاصة بالجماعات المحلية.

بالتأكيد، يعد الاستفادة من التراث المعماري والعمراني في تيمقاد خطوة إيجابية نحو تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الرفاهية المجتمعية. من خلال التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المحلي، يمكن تحقيق نجاحات ملموسة في تعزيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية لمدينة تيمقاد للأجيال الحاليةوالمستقبلية.

من خلال هذه الدراسة توصلنا أن هناك علاقة طردية بين الثقافة و السياحة و التنمية المحلية.

المراجع :

- ثامر محسن ، باهي يوسف، دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة ، مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث اقتصادية ، المجلد 4، العدد 2 ،2020،
- فراح رشيد،بودلة يوسف،دور التسويق السياحي في دعم التنمية السياحية و الحد من أزمات القطاع السياحي،أبحاث اقتصادية و ادارية،جامعة بسكرة،العدد الثاني، 2012
- هرمز نور الدين ، التخطيط السياحي و التنمية السياحية،مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 28،العدد3، 2006.
- منظمة الأمم المتحدة/https://www.un.org

المديريات و الوثائق الادارية:

- PAWباتنة 2009
- مديرية السياحة لولاية باتنة
- مديرية التهيئة و التعمير باتنة
- مديرية الثقافة لولاية باتنة
- بلدية تيمقاد
- مديرية التخطيط

القوانين :

القانون 06/06

القانون 04/98

الملاحق

القانون 06/06

12 صفر عام 1427 هـ
12 مارس سنة 2006 م
الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 15
19

– التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها،

– تدعيم الطرق والشبكات المختلفة،

– ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه،

– حماية البيئة،

– الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان،

– مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات، والفقر والبطالة،

– ترقية الشراكة والتعاون بين المدن،

– اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

المادة 7 : تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أطرافها متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات، والأطراف، ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي و مجال التسيير والمجال المؤسساتي.

يحتوي كل مجال من المجالات المذكورة، على أهداف محددة منسجمة ضمن خطة شاملة يتم ضمنها حيز التنفيذ.

يتم وضع مجموع هذه المجالات، حيز التنفيذ طبقا للكيفيات المحددة في المادة 13 أدناه.

المادة 8 : يهدف مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري، إلى ما يأتي :

– المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية،

– الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية،

– ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة،

– ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

المادة 9 : يهدف المجال الحضري والثقافي إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق الجبلية من طريق ضمان ما يأتي :

– تصحيح الاختلالات الحضرية،

– إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته،

– المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه،

– المحافظة على المساحات العمومية والمساحات الخضراء وترقيتها،

– تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية،

– ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية،

– وضع حيز التطبيق نشاطات مقاربة تأخذ بعين الاعتبار وظيفية المدينة،

– ترقية المسح العقاري وتطويره.

المادة 10 : يهدف المجال الاجتماعي إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان من طريق ضمان ما يأتي:

– مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء،

– ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي،

– ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية،

– المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتهما،

– الوقاية من الانحرافات الحضرية،

– تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

المادة 11 : يهدف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد من طريق ما يأتي :

– تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة،

– توفير وتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها،

– تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة،

– دعم التعاون بين المدن.

المادة 12 : يهدف المجال المؤسساتي إلى ما يأتي :

– وضع إطار وطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة،

– ترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثمار والقرض طبقا للسياسة الاقتصادية الوطنية،

– تدعيم متابعة الهيئات المنتمية تنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار، ومراقبتها.

الفصل الرابع

التعاون والصلاحيات

المادة 13 : تبادر الدولة بسياسة المدينة وتديرها، كما تحدد الأهداف والإطار والأدوات بالتشاور مع الجماعات الإقليمية.

القانون 04/98

– وبمقتضى القانون رقم 90 – 31 المؤرّخ في 18 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالجمعيّات،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 10 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 والمتعلّق بالأوقاف،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 11 المؤرّخ في 12 رمضان عام 1411 الموافق 27 أبريل سنة 1991 الذي يحدّد القواعد المتعلّقة بنزع الملكيّة من أجل المنفعة العامّة،

– وبمقتضى القانون رقم 91 – 16 المؤرّخ في 5 ربيع الأوّل عام 1412 الموافق 14 سبتمبر سنة 1991 والمتعلّق بالمجاهد والشّهيد،

– وبمقتضى المرسوم التّشريعيّ رقم 94 – 07 المؤرّخ في 7 ذي الحجّة عام 1414 الموافق 18 مايو سنة 1994 والمتعلّق بشروط الإنتاج المعماريّ وممارسة مهنة المهندس المعماريّ،

– وبمقتضى الأمر رقم 97 – 10 المؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997 والمتعلّق بحقوق المؤلّف والحقوق المجاورة،

– وبعد مصادقة البرلمان،

يصدر القانون الآتي نصّه :

الباب الأوّل

أحكام عامّة

المادّة الأولى : يهدف هذا القانون إلى التّعريف بالتراث الثّقافيّ للأمّة، وسنّ القواعد العامّة لحمايته والمحافظة عليه وتثمينه ، وبضبط شروط تطبيق ذلك.

المادّة 2 : يعدّ تراثا ثقافيّا للأمّة، في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثّقافيّة العقاريّة، والعقارات بالتّخصيص، والمنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنيّة وفي باطنها، المملوكة لأشخاص طبيعيّين أو معنويّين تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطّبقات الجوفيّة للمياه الدّاخليّة والإقليميّة الوطنيّة الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقبة منذ عصر ما قبل التّاريخ إلى يومنا هذا.

وتعدّ جزءا من التّراث الثّقافيّ للأمّة أيضا الممتلكات الثّقافيّة غير الماديّة النّاتجة عن تفاعلات اجتماعيّة وإبداعات الأفراد والجماعات عبر العصور والّتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا.

المادّة 3 : تشمل الممتلكات الثّقافيّة ما يأتي :

1 ـ الممتلكات الثّقافيّة العقاريّة،

2 – الممتلكات الثّقافيّة المنقولة،

3 – الممتلكات الثّقافيّة غير الماديّة.

المادّة 4 : يمكن أن يتولّى تسيير الممتلكات الثّقافيّة المتعلّقة بالأملاك الخاصّة التّابعة للدّولة والجماعات المحلّيّة أصحاب الحقّ فيها حسب الأشكال المنصوص عليها في القانون رقم 90 – 30 المؤرّخ في أوّل ديسمبر سنة 1990 والمتعلّق بالأملاك الوطنيّة والمذكور أعلاه.

تخضع قواعد تسيير الممتلكات الثّقافيّة الموقوفة للقانون رقم 91 – 10 المؤرّخ في 27 أبريل سنة 1991 والمذكور أعلاه.

المادّة 5 : يمكن دمج الممتلكات الثّقافيّة العقاريّة التّابعة للملكيّة الخاصّة في الأملاك العموميّة التّابعة للدّولة عن طريق الاقتناء بالتّراضي، أو عن طريق نزع الملكيّة من أجل المنفعة العامّة، أو عن طريق ممارسة الدّولة حقّ الشّفعة أو عن طريق الهبة.

يمكن الدّولة أن تكتسب عن طريق الاقتناء بالتّراضي ممتلكا ثقافيّا منقولا.

تحتفظ الدّولة بحقّ سنّ ارتفاقات للصّالح العامّ مثل حقّ السّلطات في الزّيارة والتّحرّي، وحقّ الجمهور المحتمل في الزّيارة.

المادّة 6 : تخضع كلّ نشريّة ذات طابع علميّ تصدر في التّراب الوطنيّ أو خارجه ويكون موضوعها